رأي القدس

الصومال: انتصار اثيوبي مكلف

■ يشهد الصومال حالياً غزوا مسلحا اثيوبيا يحظى بدعم الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية. وتقف معظم الدول الافريقية والعربية موقف المتفرج تجاه ما يترتب على هذا الغزو من آلاف الشهداء والقتلى من الصوماليين الذين يدافعون عن بلدهم وسيادته ووحدته الترابية.

السيد ميليس زيناوي رئيس اثيوبيا وقف يوم امس مثل الطاووس معلنا الانتصار على قوات المحاكم الاسلامية، وهو انتصار قد يكلفه غاليا فيما هو قادم من ايام، لان القوى الكبرى مثل بلاده التي تملك احدث الاسلحة الامريكية والطائرات يمكن ان تقصف مواقع الثوار والمتمردين وتلحق بهم خسائر كبيرة، ولكنها لا يمكن ان تنتصر عليهم، وله في الشعب الاريتري خير مثال. فكم من مرة اعلن حكام اثيوبيا الكبار، مثل منغستو هيلا مريام، الانتصار على الثوار الاريتريين، وماذا كانت النتيجة النهائية للاحتلال الاثيوبي غير الهزيمة المهينة المذلة، والانتصار الاريتري!

قوات المحاكم الاسلامية هي مجموعة من المؤمنين الاطهار التي ارادت ان تضع حدا للفوضى الدموية، التي رسخها لوردات الحرب، وزعماء الميليشيات، وتعيد الاستقرار والوحدة لهذا البلد الممزق الفقير المعدم، ولقيت مسيرتها في هذا الاتجاه المشرف تأييد ومساندة الغالبية الساحقة من الصوماليين، الامر الذي مكنها من طرد قطاع الطرق وعصابات المافيا، وتحرير معظم المدن الصومالية من هيمنتهم واجرامهم، واعادة توحيد البلاد خلف نظام اسلامي وطني نظيف وعادل.

الولايات المتحدة التي مزقت وحدة الصومال، واطاحت بحكومته، ونسفت استقراره، وجوعت شعبه، لم ترض بهذا الانجاز، وتحركت لاسقاطه، والابقاء على الصومال مرتعا للفوضى والميليشيات ولوردات الحرب، من خلال الايعاز للرئيس زيناوي بالتحرك عسكريا لمحاربة الاسلاميين، واسقاط حكومتهم، وهكذا فعل ويفعل.

الولايات المتحدة تدخلت وغيرت نظام الحكم في العراق، ودعمت عملاءها بالمال والسلاح، وارسلت اكثر من مئتي الف جندي لانجاح مشروعها، ومع ذلك لم تستطع توفير الامن لثلاثة كيلومترات مربعة من مدينة بغداد تسمى المنطقة الخضراء. فهل سينجح زيناوي في الصومال فيما فشل فيه الامريكان اسياده في العراق؟

اثيوبيا ستدفع ثمنا غاليا لتدخلها في الصومال من امنها الداخلي ووحدتها الترابية، والشيء نفسه يقال ايضا عن الولايات المتحدة التي تدعم هذا التدخل. فالصومال سيتحول الى حالة من الفوضى، ومرتع للجماعات الاسلامية، الداخلية منها والخارجية، ولكن بدعم شعبي صومالي هذه المرة. فمثلما انقلب الشعبان العراقي والافغاني ضد الولايات المتحدة والحكومات التي ارادت تنصيبها من خلال عملية ديمقراطية مغشوشة، سيفعل الشعب الصومالي الشيء نفسه، ولن يقبل بحكومة في مقديشو تفرضها اثيوبيا والولايات المتحدة بقوة السلاح.

اثيوبيا لم تعرف الاستقرار الا بعد وقف تدخلها في اريتريا والتسليم بحق شعبها في الاستقرار. الآن تعود قيادتها الجديدة لتكرار الخطأ نفسه، وتتدخل في الصومال بطريقة فجة، وهو تدخل سيعيدها الى مربع التوتر الاول. وربما يؤدي الى خسارتها اقليم اوغادين ناهيك عن تحريك ملايين المسلمين الاثيوبيين ضد النظام الحاكم في اديس ابابا.

يخسر العرب إذا حالفوا أمريكا أو استعدوا إيران

د. عصام نعمان *

■ أمريكا ليست حائرة. صحيح ان أمامها خيارات عدة تستوجب قرارات فذة، لكنها تعرف ماذا تريد، وقد حددت وجهة سيرها. إنها ضد العرب وإيران في آن معا، ذلك لأنهما جزآن وازنان من كيان كوني أضحت، موضوعيا، في حرب معه منذ 11 ايلول (سبتمبر) 2001. إنه «الإسلام الراديكالي» كما يسميه جورج دبليو بوش حيناً أو «الإسلام الفاشي» كما يسميه حيناً آخر. لذا فإن التعديل الذي سيدخله الرئيس الأمريكي على استراتيجيته النافذة لا يتناول طبيعة العدو بل نهج مقاربته ومحاربته في المستقبل المنظور.

في الساحة العراقية يكمن قرار بوش الأكثر دقة وحساسية، إذ فيها ينشط جناحا الإسلام الأثقل وزناً. إن أي قرار أمريكي يمس احدهما سوف يمس الآخر، سلباً أو إيجابا، وستكون له مفاعيل محلية وإقليمية. وتزداد حساسية القرار الأمريكي المنتظر وأهميته لكونه يتصل بهدف بالغ الدلالة هو كيف تخرج الولايات المتحدة من العراق.

يبدو ان إدارة بوش حددت طريقة الخروج. انها الطريقة التي تسهم بفعالية في خدمة قرار استراتيجي قيد التنفيذ هو شق الإسلام السياسي إلى إسلام سني وآخر شيعي، كما هي الحال على الصعيد المذهبي، وتأجيج الصراع بينهما. والمؤسف ان في كلا «الإسلامين» قيادات وقوى تستسيغ هذا الصراع وتمارسه بفعالية. في هذا السياق يمكن تلمس معالم الإستراتيجيا الأمريكية الجاري تعديلها على النحو الآتي:

في الساحة العراقية، لا جدوى من إختيار التحالف مع أحد الفريقين السني او الشيعي. ذلك ان اختيار الفريق الشيعي يقوي إيران ويُغضب السعودية وقد يثير حساسية تركيا التي يقلقها التحالف الضمني بين الفريقين الشيعي والكردي. لذا تتجه إدارة بوش، على ما يبدو، إلى تكوين فئة حاكمة مختلطة من الفريقين الشيعي والسني على ان تكون لأهل الشيعة فيها غلبة محدودة إنما مقرونة بحد أدنى فعال من الاستقلالية عن إيران. هذا يستوجب زيادة عديد القوات الأمريكية في العراق بقوة لا تقل عن عشرين ألف جندي وذلك في إطار خطة تهدف إلى تحقيق أهداف ثلاثة : تسريع تدريب القوات العراقية لتتسلم المهمات الأمنية من القوات الأمريكية في مدى سنة، دعم القوات العراقية المتوافرة لقطع دابر الميليشيات المذهبية التي تعيث في بغداد فساداً وتتسبب في فرز مذهبي فاجر، وتمكين القوات الأمريكية من الإنسحاب إلى قواعد جاهزة بعيدة عن المدن فلا تبقى، كما هي الحال الآن، رهينة في متناول إيران.

في مواجهة إيران، تعتمد إدارة بوش إستراتيجيا متكاملة غايتها الأساس منع تجذر إيران كقوة إقليمية مركزية وذلك في إطار خطة لإحتوائها وتفكيكها تنطوي على تدابير خمسة: التشدد في تطبيق العقوبات التي اقرها مجلس الأمن الدولي اخيراً، مباشرة عملية إثارة واسعة للأقليات الاثنية ضد السلطة المركزية في طهران ذات الصبغة الفارسية الغالبة؛ تشجيع السعودية، القلقة من تنامي قدرات إيران ونفوذها الإقليمي، على زيادة إنتاجها من النفط في شكل يؤدي إلى هبوط حاد في أسعاره وبالتالي إلى هبوط عائدات إيران من إنتاجه ما يحد من قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها عموماً وتجاه حلفائها الإقليميين (سورية ومنظمات المقاومة) خصوصاً؛ توريطها في اضطرابات حدودية مع أذربيجان وأفغانستان وربما مع تركيا أيضا بغية استنزافها ؛ وفي حال عدم إمتثالها إلى قرار مجلس الأمن بوقف تخصيب اليورانيوم، القيام بقصفها لمدة 36 ساعة متواصلة بالطائرات والصواريخ بغية تدمير قاعدتها الصناعية وما يتيسر من منشآتها النووية ما يؤدي إلى إعادتها إلى الوراء، حسب خطة نائب الرئيس ديك تشيني، عقداً أو عقدين.

في مواجهة سورية والمقاومة اللبنانية (حزب الله) تعتزم إدارة بوش الضغط على دمشق وإغرائها في آن معاً للتعاون مع الحكومة العراقية المختلطة التي تكون قد أقامتها، على ان تعطى مقابل ذلك دوراً في العراق على غرار الدور الذي اسند إليها في لبنان، مع وعد بفتح باب المفاوضات بينها وبين إسرائيل بخصوص الجولان المحتل.

هل تنجح استراتيجيا أمريكا السالفة الذكر، وما عساها تفعل إيران في مواجهتها؟

ليس ثمة ما يشير إلى ان مخطط أمريكا سينجح في العراق، خصوصا إذا طال أمد تنفيذه. فالقوى السياسية والميليشيات المذهبية الموالية لإيران تبدو وكأن لها اليد العليا في كل ما يجري في بلاد الرافدين، وانها قد قطعت شوطاً كبيراً في تنفيذ مخططها الرامي إلى السيطرة على العراق كدولة فدرالية أو مركزية ضعيفة تكون الغلبة فيها للقوى الشيعية الموالية لها، فيدور العراق في فلكها كما كان لبنان في عهد الوصاية السورية.

غير ان إنتصار إيران المرجح يصبح موضع تهديد جدي إذا ما سرعت إدارة بوش مخطط إيجاد فئة حاكمة موالية لها بحدود إستقلاليتها النسبية عن إيران من جهة وإذا ما عجلت بشن ضربتها الإستباقية العدوانية على إيران من جهة أخرى. مع ذلك تبقى مخططات أمريكا مشكوكا في نجاحها لأن إيران قد تنفذ تهديدها بتدمير صناعة النفط في المنطقة الموالية لأمريكا الكائنة بين شواطئ البحر الأحمر وشواطئ بحر قزوين الأمر الذي يرفع أسعار النفط إلى ما يزيد عن 150 دولاراً للبرميل الواحد. صحيح ان أمريكا وأوروبا واليابان قد تحسبت لهذا الإحتمال فقامت ببناء احتياط نفطي استراتيجي يؤمن حاجاتها الإستهلاكية لمدة 18 شهراً ودونما زيادة محسوسة في الكلفة، الا ان الآثار الناجمة عن تدمير صناعة النفط في المنطقة قد تمتد لأكثر من 18 شهراً، وقد تنعكس سلباً على الإقتصاد العالمي برمته. كل ذلك قد يدفع الصين والهند، اللتين ستكونان ابرز الدول المتضررة من النقص في إمدادات النفط، إلى استدراك الأضرار المحتملة بممارسة ضغوط مسبقة على إدارة بوش لمنعها من إستفزاز إيران أو تدمير قاعدتها الصناعية لئلا لا ترد على ذلك بتدمير صناعة النفط في المنطقة.

يتحصل من هذه الدراسة الإستقرائية لمستقبل الصراع الأمريكي الإيراني في المنطقة ان إنزلاق السعودية إلى المشاركة في مخططات الولايات المتحدة ضد إيران وحلفائها الإقليميين قد يكلفها، إلى صناعتها النفطية، نفوذها الإقليمي. كما قد يتسبب على المدى المتوسط بتفكيكها. كذلك سورية، قد تعرض نفسها لخطر إنفجار داخلي إذا ما فكت تحالفها مع إيران جرياً وراء سراب دور محدود الفعالية في العراق، فضلاً عن كونه غير مجزٍ تجاه إسرائيل التي لن تفتح معها أية مفاوضات قبل تدمير قدراتها الصاروخية، انتاجاً وإمكانية إستعمال، وفك ارتباطها نهائيا بالقضية الفلسطينية وتعطيل ورقة استعمالها نهائيا.

غير ان بقاء السعودية ومصر وسورية بمنأى عن مخططات أمريكا وحروبها الإقليمية لا يغنيها عن خيار بل قرار الإستغناء عن أمنها المستعار بإقامة منظمة امن عربية ترتكز على كيان اقتصادي قومي يمدها بأسباب القوة والمنعة والنماء. إذا لم تتخذ هذه الدول الثلاث ومعها الأردن ولبنان لاحقا، قراراً استراتيجيا بهذا المضمون فإنها تكون قد عرضت نفسها، بإزاء إسرائيل المتجذرة والمتوسعة والمتحولة قوةً نوويةً إقليمية، الى ان تصبح منطقة عازلة buffer state بين إيران وإسرائيل. وفي هذه الحال، تكون قد وضعت نفسها برسم التفكيك والتبديد.

إلى متى ينام العرب على ناصية التاريخ؟

* كاتب وسياسي من لبنان

ساحة صراع مفتوحة بين لندن وطهران

د. سعيد الشهابي *

■ حرب باردة تدور رحاها سرا وفي العلانية بين لندن وطهران، لها محاور عدة، ومسارح متنوعة. تصاعدت نغمة هذه الحرب بعد قيام الجمهورية الاسلامية بعقد مؤتمر دولي حول الهولوكوست، القضية التي أصبح التشكيك فيها من المحرمات في عدد من الدول الغربية. ليس معروفا دوافع طهران لعقد ذلك المؤتمر، ولكن الواضح ان محاور الاختلاف بين العاصمتين تتوسع، وان ميادينها اصبحت ممتدة من افغانستان الى العراق ولبنان وفلسطين، ولها عناوين فاقعة احيانا في مقدمتها المشروع النووي الايراني والموقف الايراني إزاء عدد من القضايا الساخنة ومن بينها الساحة اللبنانية. ولكن السؤال هنا: لماذا اختارت بريطانيا تصعيد الموقف مع ايران في هذا الوقت؟ في الوقت الذي تلوح فيه معالم انفراج محدود بين واشنطن وطهران، وفي الوقت الذي تتجلى معالم اخفاق السياسات الانكلو ـ امريكية في المنطقة، وتتعالى فيه الصيحات في لندن وواشنطن لسحب القوات من العراق. رئيس الوزراء البريطاني مضطر لترك منصبه في غضون الشهور الستة المقبلة بعد تدني شعبيته وتصاعد الصيحات المطالبة بتنحيه في اثر الفشل الذريع للسياسة الانكلو ـ امريكية في العراق. لم يكن بلير متحمسا لترك المنصب ولكن لم تعد حظوظه في البقاء كافية لتشبثه به. وتكرر القول مؤخرا بان بلير يسعى لتحقيق تطور في أوضاع الشرق الاوسط في الفترة المتبقية من حكمه، ولذلك ازدادت زياراته للمنطقة. بداية هذه الزيارات ليست مشجعة، فلم يستطع حلحلة الوضع الفلسطيني، بل ادت تصريحاته لاضعاف قدرة بريطانيا على القيام بدور الوسيط المحايد والمتوازن، عندما تحدث بطريقة سلبية عن منظمة حماس، واعتبرها عائقا امام السلام. وبدا أكثر تصهينا من بقية الزعماء الغربيين. ولم يكن أكثر ايجابية عندما تحدث عن العراق، وبدا مغايرا في موقفه لاقتراحات لجنة بيكر ـ هاميلتون التي اقترحت إشراك ايران وسورية في قضية العراق واحلال الامن في ذلك البلد المعذب. واضاف تعقيدا الى الوضع عندما حرض دول المنطقة ضد ايران، وسعى لاظهارها كبلد ضد السلام الأقليمي والدولي. وأثار غضب الجمهورية الاسلامية بدفعه لاستصدار قرار عن مجلس الامن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية محدودة ضدها.

يصعب الحديث بقدر من الثقة حول العلاقات البريطانية ـ الايرانية، التي ما برحت تتقلب وتضطرب، صعودا وهبوطا، مع كل تطور في المنطقة. والواضح ان كلا من لندن وطهران ترفضان الانصياع للظروف السياسية الطارئة التي توصل العلاقات الى ما يقرب القطيعة، لعلمهما ان قطعها يزيد الوضع تعقيدا بدلا من حله او احتوائه، وان اعادة تلك العلاقات لاحقا سيتحول الى عقدة اضافية تتحدى الجانبين. بلير قال في اليوم الاخير لزيارته للمنطقة ان ايران تدعم علانية الارهاب في العراق وتقوض الحكومة اللبنانية وتعرقل عملية السلام الاسرائيلية ـ الفلسطينية. وجاء الرد الايراني على لسان محمد علي الحسيني، المتحدث باسم الخارجية الايرانية ان «النهج السلبي والباعث على الشقاق من جانب بريطانيا والترويج للحرب والسياسات الاحادية للرئيس الامريكي جورج بوش وتوني بلير تسبب في اشاعة التوتر والتطرف في المنطقة». وردا على دعوة بلير دول المنطقة للتوحد ضد ايران ازاء مشروعها النووي، قال المسؤول الايراني ان تصريحات بلير «لا يمكن ان تضر بالاخوة الصادقة وحسن الجوار بين دول المنطقة». دعوة بلير هذه كانت ابعد ما يكون ليس عن الدبلوماسية فحسب، بل عن متطلبات المنطقة وحاجاتها، ومناقضة لاطروحات اكثر من جهة غربية مهتمة باوضاع المنطقة وآخرها لجنة بيكر ـ هاميلتون. والمعروف ان توني بلير لن يقضي في منصبه اكثر من ستة شهور مقبلة، وانه سوف يتخلى عن منصبه، بعد ان تصاعدت الانتقادات ضد سياساته خصوصا ازاء مسألة الحرب في العراق. وسعى رئيس الوزراء البريطاني الذي تدنت شعبيته بمعدلات غير مسبوقة لاحتواء هذا التداعي في حظوظه السياسية، لتحسين ملفه الشخصي بالتعهد بالتصدي لقضايا الشرق الاوسط في ما تبقى من فترة ولايته، ولذلك قام بزيارته للمنطقة، ومفاوضاته مع بعض الزعماء العرب. وما يزال يضع نصب عينيه مسألة صفقة سلاح ضخمة تتجاوز قيمتها صفقة اليمامة، وتقوم السعودية بموجبها بشراء عشرات الطائرات العسكرية من نوع «تايفون».

وقد قوبلت هذه الدعوة باستغراب من اوساط سياسية واعلامية بريطانية، وانتقدت على صفحات الجرائد ومن بينها صحيفة «التايمز». فقد كتب السيد أناتولي كالتسكي يوم الخميس الماضي مقالا بعنوان: «انك تهاجم الدولة الخطأ، يا سيد بلير». وجاء في ذلك المقال سرد لعدد من التطورات ذات المغزى السلبي للمصالح البريطانية، مطالبا بلير بالتصدي للملكة العربية السعودية اذا كان يريد حقا مواجهة الارهاب. احتوى السرد المذكور على عدد من الامور: أولها انصياع بريطانيا مؤخرا لطلب سعودي بتجميد بعض القوانين البريطانية المعنية بمكافحة الفساد لكي لا يتم التحقيق في الاوضاع المالية للامراء السعوديين بعد ما تردد عن حصول بعضهم على عمولات كبيرة في صفقة «اليمامة». ثانيها: فشله في احياء عملية السلام المعنية بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وثالثها: الحملة التي تعرض لها رئيس الوزراء شخصيا في بعض وسائل الاعلام البريطانية ، بانه ساوم على المصالح البريطانية في اطار علاقاته الوثيقة مع جورج بوش. الكاتب اشار، من جهة اخرى الى انه كان من الاجدر بالسيد بلير ان يوجه اهتمامه للوضع السعودي، معتبرا ان السعودية تحتل موقع الصدارة في اطار الحوار حول الحرب ضد الارهاب. ويمضي الكاتب بقدر من التوسع لعرض المسألة السعودية، معتبرا ان الرياض هي التي تغذي ظاهرة التطرف في العالم الاسلامي، بأموال النفط. والمعروف ان المال النفطي كان قد توفر للحكم السعودي منذ الطفرة النفطية قبل ثلاثين عاما، وان الرياض انفقت اموالا هائلة لدعم المجموعات الدينية في بلدان كثيرة خصوصا البلدان ذات الكثافة السكانية العالية مثل جنوب شرق آسيا وباكستان. تلك الاموال ساهمت في غرس بذور التطرف والطائفية في العالم الاسلامي، الامر الذي ادى في النهاية الى تفجر الازمات الامنية الواسعة، وتنامي ظاهرة الارهاب. الكاتب يعتقد ان السعودية هي الدولة التي لا تمارس الديمقراطية ولا تؤمن بها، ولا يمكن الثقة بها كشريك في محاربة الارهاب، لانها هي التي رعت، وما تزال ترعى المجموعات الدينية التي نشأت منها المجموعات المتطرفة.

الواضح ان بريطانيا لن تستجيب لهذه الدعوة، ولذلك اسبابه. اول هذه الاسباب اقتصادي، اذ تمتلك السعودية عائدات نفطية عملاقة (بلغت ميزانيتها السنوية اكثر من مئة مليار دولار)، بينما تتجاوز عائداتها النفطية السنوية المائتي مليار دولار سنويا. هذه الاموال الهائلة لا يمكن ان تترك بأيدي العائلة المالكة السعودية، بل يتسابق الغربيون لاستعادة جزء منها الى الغرب. ولذلك تراجعت الضغوط التي بدأت بعد حوادث 11 ايلول (سبتمبر) على السعودية بشأن الديمقراطية وحقوق الانسان، واصبحت اموال النفط السعودي عاملا اساسيا في شراء المواقف الغربية خصوصا الامريكية والبريطانية، ومحاصرة الدعوات المطالبة بالتطوير الديمقراطي. السنوات الخمس الماضية كانت حافلة بالاتصالات السرية والمساومات حول المسألة الديمقراطية كوسيلة ضغط لاستعادة جزء من الاموال النفطية السعودية. بريطانيا اليوم تطمح في ضمان صفقات تسلح عملاقة مع السعودية، ويصعب الاعتقاد بامكان الضغط البريطاني عليها لأسباب سياسية وديمقراطية. وثمة صراع يدور في الخفاء بين تيارين سياسيين مؤدلجين في المنطقة: احدهما تمثله ايران بمواقفها المعادية للولايات المتحدة و«اسرائيل» وقدرتها على التحرك ضد مصالحهما، وثانيها تمثله السعودية وتوجهها الذي يعتبر اكثر انسجاما مع السياسات الغربية، فهي غير مرتاحة لصعود نجم منظمة حماس في الاراضي المحتلة، وحزب الله في لبنان، والمشروع النووي الايراني، والدور الشيعي في العراق. السبب الثاني ان بريطانيا اصبحت تتحسس من تراجع دورها في الشرق الاوسط خصوصا بعد ان اصبح هناك وعي شعبي بان ذلك الدور لم يعد ايجابيا بل مرتبطا بشكل وثيق بالسياسة الامريكية الفاقعة، وفشل بريطانيا في ممارسة دورها التاريخي في منطقة الخليج. ثالثها: ان بريطانيا اصبحت معنية بشكل اكبر بالمشروع النووي الايراني، واكثر حماسا لمواجهته، لتكون بذلك منسجمة مع السياسة الامريكية. وقد لوحظ في الاسابيع الاخيرة تصاعد الاهتمام البريطاني بهذا المشروع، واعلان لندن مواقفها علنا ليس ضد ذلك المشروع فحسب، بل للترويج المتحمس ضده، وصياغة القوانين الدولية التي تدين ايران، وتدعو الى المزيد من العقوبات بلغة تعتبرها الجمهورية الاسلامية معادية لها. ومنذ بداية الاهتمام الغربي ضد المشروع النووي الايراني، تصدرت بريطانيا الدعوة لاستصدار قرارات دولية عن مجلس الامن ضد طهران، وجاء القرار الاخير الاسبوع الماضي ليزيد من حدة التوتر وحالة الاستقطاب بين طهران ولندن.

في ظل هذه الحقائق، يصعب استشراف العلاقات البريطانية الايرانية، نظرا للعقد التاريخية التي ارتبطت بهذه العلاقات، وحرص كل منهما على عدم قطع الشعرة الهشة في ما بينهما، وفي الوقت نفسه تواصل التحشيد من كلتا العاصمتين ضد الاخرى. ويبقى العراق المسرح الاهم للمناوشات السياسية بين لندن وطهران، بما لكل منهما من علاقات تاريخية مع العراق، وتقاطع علاقاتهما في بعض الاحيان، وتضاربها في اغلب الاحيان. بريطانيا تتهم الجمهورية الاسلامية بالتدخل في العراق، وترد ايران مؤكدة حقها في الاهتمام بالشأن العراقي، وتحريضها ضد قوات الاحتلال. وبين هذين الموقفين يبدو الموقف الامريكي اكثر استعدادا لاعادة النظر في استراتيجية التدخل العسكري ومعاداة ايران، خصوصا بعد صدور توصيات لجنة بيكر ـ هاميلتون. ثمة مطالبات جادة من بعض الاوساط السياسية والاعلامية البريطانية باعادة النظر في سياسات بلير التي جعلت بريطانيا تابعة لواشنطن، معتمدة لتحقيق ذلك على شخص غوردون براون، الزعيم المنتظر لحزب العمال الحاكم. الواضح ان تعقد الوضع في العراق اصبح عائقا كبيرا امام اي مشروع عسكري ضد ايران، خصوصا بعد اختلاط الاوراق السياسية في المنطقة. فبالاضافة الى العراق التي اصبحت جرحا نازفا للشعب العراقي والوجود الامريكي والبريطاني، فان الوضع في لبنان لا يقل خطرا وأهمية. فالدعوة لنزع سلاح حزب الله اللبناني لا يمكن فصلها عن السياسات الانكلو – امريكية تجاه ايران، وقد جاءت ردة الفعل البريطانية الاخيرة ازاء مؤتمر الهولوكوست الاخير في طهران، لتضيف الى حالة الانزعاج الايراني من الممارسات البريطانية، وما تعتبره «حربا استخباراتية سرية» تشنها بريطانيا ضد مصالحها في العراق والخليج، بالاضافة الى موقف لندن الذي تميز بانسجامه الكامل مع الموقف الامريكي تارة، وتحريضه ضد ايران من جهة اخرى. هذه الحرب الاستخباراتية في الوقت نفسه، محكومة بآفاق العلاقات بين لندن وطهران، وهي علاقات حرص الطرفان على الحفاظ عليها وعدم التفريط بها خصوصا بعد التجربة العدائية الطويلة التي استمرت بين صعود وهبوط على مدى عشرين عاما. وبرغم حرص العاصمتين على الابقاء على العلاقات الهشة بينهما، فالوضع يقترب من حالة القطيعة، الامر الذي ينذر باعادة رسم خريطة التحالفات في الشرق الاوسط وخصوصا في منطقة الخليج. انها نار تساهم اطراف عديدة في إذكائها خصوصا زعماء «اسرائيل»، ولن يطفئها الا عقول الساسة في طهران ولندن، فهل يفعلون ذلك؟

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

ايران و«الجرم المشهود» في العراق

محمد كريشان

■ اللغط الكبير الذي أحدثه اعتقال القوات الأمريكية في بغداد لشخصيات ايرانية وصفت بأنها أمنية رفيعة المستوى يثير في الحقيقة من التساؤلات تجاه الأمريكيين أكثر مما يثيره تجاه الايرانيين لسبب بسيط للغاية هو أن الوجود الايراني في العراق والنفوذ الواسع لطهران هناك سواء من خلال عناصر ايرانية قحة أو من خلال رجال ايران هناك وهم معروفون لم تكن بحاجة، لنقف عندها بالدليل القاطع، الى «خبطة» على طريقة الأفلام البوليسية.

لا أحد يدري الى الآن على وجه الدقة من هي هاتين الشخصيتين الايرانيتين المعتقلتين عندما كانا في زيارة الى أحد مكاتب المجلس الأعلى للثورة الاسلامية، وهل صحيح أنهما من قيادات «الحرس الثوري» الايراني أو من جهاز الاستخبارات الايراني النافذ، هل هما فعلا في بغداد بدعوة من الرئيس جلال طالباني «المستاء» من التصرف الأمريكي تجاه «ضيفيه»، وما هذا «التعاون الأمني» الذي جاءا يبحثانه في بغداد، وفق رواية طالباني، دون أن يكون الأمريكيون على علم مسبق به، ولماذا يتركان الآن في عهدة السلطات العراقية، كما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» التي كشفت القضية، وما هي تلك الوثائق الخطيرة التي قيل انها ضبطت بحوزتهما وتدين ايران بالتخطيط لأعمال قتل في البلاد، ولماذا لم ينبر موفق الربيعي «مستشار الأمن العراقي» للتبجح بهذا الاعتقال في مؤتمر صحافي مهيب بعد أن صارت تلك وظيفته الرئيسية في أعقاب كل عملية اعتقال تقدم عليها القوات الأمريكية في العراق، كل هذه الاسئلة وغيرها لا أحد يملك جوابا شافيا عليها مما يزيد في ارباك كل من يبحث عن دلالات ذات قيمة على محور العلاقة الأمريكية ـ العراقية في هذه المرحلة خاصة وأن هذه «الفضيحة» تمس، عرضا على ما يبدو، تيار عبد العزيز الحكيم الذي لم يمض على استقباله في البيت الأبيض الثلاثة أسابيع.

من هنا انصرف اهتمام أغلب المحللين في قراءة دلالات هذه الحادثة الى التركيز بشكل خاص على المسار الأمريكي ـ الايراني في أعقاب أجواء التصعيد التي رافقت الملف النووي الايراني بعد قرار مجلس الأمن الدولي الفارض لعقوبات على طهران والتوجه العام الذي يبدو أن ادارة الرئيس بوش حسمت أمرها في اتجاهه وهو عدم مهادنة طهران ناهيك عن السعي الى الحوار معها كما أوصت بذلك لجنة بيكر– هاميلتون. بهذا المعنى المرجح تصبح «فضيحة» ضبط ايران بـ«الجرم المشهود» في التدخل في الشأن العراقي بعض الحق الذي يراد به كل الباطل أي أن الهدف من ورائه شروع واشنطن في ضغط ميداني معين مع طهران في الملف العراقي لا أحد بامكانه أن يجزم قاطعا في هذه المرحلة ان كان سيتحول لاحقا الى تصفية حساب مفتوح على الأرض العراقية بعد فترة طويلة من غض النظر عن الدور الايراني هناك أو محاولات توظيفه أم أنه سيكتفي بما جرى ورصد تفاعلاته الايرانية الى أي منحى قد تميل.

واذا ما تأكد هذا الطابع دون غيره الذي رجحه خبراء مطلعون على السياسات الأمريكية فاننا قد نكون على أبواب مرحلة عض أصابع أمريكية ايرانية هناك، لكن المعضلة هنا أن هذه الأصابع ليست لا ايرانية ولا أمريكية بل عراقية وفوق ذلك أصابع يد لجثة مرمية ويمكن أن تسجل بأنها «مجهولة الهوية» كما تذكر الأخبار يوميا عن عشرات الجثث المعثور عليها كل يوم في أنحاء البلاد.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 420 57364 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: **alquds@alquds.co.uk** * Internet: **www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364